قد عادل ذلك بقوله لما وظرفه وهذا الذي اوقع الشح في قوله ثم عطف
على معموله الاول وصوابه الثاني وقوله بعد اما معموله الاول
وصوابه الثاني قوله يشبه الفعل في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله
فعل يمين مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل ام لا وهذا الذي يدل عليه
كلام الشح السابق في ضابط المسايل الثلاث ويدل عليه مثال الشح هنا
لان غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعليه
ذلك لا اشكال قوله ٢ ان يكون الفاصل قسما قال الدنوشري هل اذا تعدد
القسم وصرح بفعل القسم يجوز او لا قوله وندي معموله الاول الخ قال
الدنوشري الصواب ان يقال السوال معموله الاول وندي ربقتها
معموله الثاني على نمط اسقيت عمرا فعمرا هو المفعول الاول
في باب اعطى لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ ان
مراده بقوله وندي معموله الاول وبقوله والسوال معموله الثاني
مراده فيه الاول لفظا وبقوله ٢ الثاني الثاني لفظا قوله فالها مجرورة
الخ قال الدنوشري ما قاله مردود بمنع ان الها مجرورة محلا بل محلها
نصب او رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الها
فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم
عليه الاستعارة اي استعارة غير ضمير الرفع له لان الها ليست من
ضمائر الرفع والاستعارة انما وقعت في الضمير المنفصل بشروط
نحو ما انا كانت لا في المتصل كما هنا وعلى ما قاله من ان الها آليست
مجرورة لا اشكال في خفض مطر لانه الذي اضيف اليه نكاح ولم يضف
الى الها فتذبر قوله بنعت المضاف هو اضعفها لان فيه فصلا وتقديما

للتابع

للتابع على بعض المتبوع قوله كقوله من ابن ابي الخ لا يقال ان ابا في
البيت اضيف الى شيخ الاباطح وابدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو
ابو طالب فمتى اضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضى ان اباطالب له ابن
هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير علي وليس كذلك فتعين ابدال
طالب من شيخ الاباطح اقتضى انه عينه اومن الاب كان ذلك مقتضيا
ان عليا رضي الله عنه ابنا لطالب ولان اباطالب صار لقبا قوله وانما
هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا اي لانه كنية وهو قسم من العلم
الذي معناه افرادي وكلا الجزين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد
اشار المحشي الى هذا التجوز وردوه فقال وفيه نظر لان اباطالب كنية
فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموع ابي طالب لا لجزيه وفي هذا النظر نظر
لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول في الاعراب لا الثاني فقوله
بنعت المضاف اليه اي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى
نعتا للمجموع وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له في اعرابه كما ان
النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر
الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه اللقاني باختصار قوله
والمرادي اي بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذحج كما في اللباب قوله
على صيغة اسم المفعول نقل بعض الفضلا هذا الضبط عن خط التبريزي
وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذاك البين في المراد لاحتمال
مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد
به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر فلينظر وليتدبر
واقول ذكر المقريزي في سيرته انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)